مراجعة كتاب

طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط أفريقيا

1795-1500

تأليف: كلود زليتنز، ترجمة: جاد الله عزوز الطلحي.-
مصراته: الدار الجماهيرية للكتاب 2001.

عرض ومراجعة د. عقيل البربار
كلية الآداب – جامعة الفاتح

يتكون هذا الكتاب المُنون: طرابلس: ملتقى أوروبا وبلدان وسط أفريقيا 1975-1500 لمؤلفه كلود زليتنز من مقدمه وتمهيد وأثنى عشر فصلاً. صدر الكتاب باللغة الفرنسية عن دار هارثمان في باريس منذ عدة سنوات وترجمه الأستاذ جاد الله عزوز الطلحي إلى اللغة العربية وصدر عن الدار الجماهيرية في مدينة مصراته عام 2001ف. أما عن عناوين فصول الكتاب فهي على التوالي: تقسيم البحر المتوسط (27-48) والاستعداد للحرب (49-84)، والحرب في تونس (85-124)، ومدرسة القرصنة (125-151)، ودرغوث (151-192)، وإدريس لامه (193-222)، وطرابلس في زمن الأتراك (223-256)، وثورة 1672 والمنافسة الفرنسية البريطانية (257-314)، والقوافل أيام السعد والنحس (315-348)، وازدهار التجارة وزوالها (349-380)، وطرابلس في سنة 1785: مذكرة حول طرابلس الشمال إفريقية (381-349)، والانهيار والفوضى (395-424). أستعرض أولاً محتويات الكتاب بشكل مختصر ثم أشير إلى

المصادر التي أعتمد عليها يلي ذلك فكرة الكتاب، ثم بعض الملاحظات التي أراها ضرورية لتكملة العرض.

يُشير المؤلف في الفصل الأول "تقسيم البحر المتوسط" إلى بداية الصراع بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي الأول بقيادة الدولة العثمانية، والثاني بقيادة أسبانيا والبرتغال أولا ثم (بعد 1574) هولندا وفرسان القديس يوحنا وأمير موناكو وبريطانيا وفرنسا بعد ذلك. كان منشأ هذا الصراع الرغبة في السيطرة على التجارة وبدأ عندما لم يكتف الأسبان بطرد المسلمين من الأندلس ولكن تابعوهم إلى شمال أفريقيا، فالاكتشافات الجغرافية بدّلت طرق التجارة العالمية عن الدولة العثمانية الأمر الذي دفع العثمانيون إلى الاستيلاء على الشمال الأفريقي محاولين الإفلات من الطوق والحصول على طرق التجارة مع أفريقيا. كان الصراع إذن على طرق التجارة لهذا أسرع الأسبان فاستولوا على طرابلس في سنة 1510 ونجحوا في السيطرة على تجارة الإقليم القادمة من بلدان وسط إفريقيا إلى حين. وكانت ردة فعل الليبيين أن حاصروا الأسبان في مدينة طرابلس واستبدلو ميناء طرابلس بميناء رأس مصراتة لاستقبال السلع التجارية من إفريقيا وأوروبا.

في الفصل الثاني يتحدث المؤلف عن استعداد الطرفين (العثمانيون والمسيحيون) للحرب. دامت المواجهة حوالي نصف قرن في البحر المتوسط. أما عن الفاعلين الأساسين في هذا الصراع في هذه الفترة فقد كان الإمبراطور شارك كنت الجرماني وخصمه السلطان سليمان القانوني ثم منظمة دينية هي رهبانية القديس يوحنا. كما ظهرت شخصيات لعبت دوراً بارزاً هي أندري دوريا، قائد أسطول شارل وخير الدين برباروس قائد الأسطول العثماني، وبعض أفراد

الأسرة الحفصية في تونس وسنان باشا وغيرهم كثيرون. كان شارل كنت على رأس إمبراطورية شاسعة ذات موارد ضخمة. كانت مناطق نفوذه تشمل إسبانيا وتوابعها: نابولي وجزر سردينيا وصقلية البليار. وفي أوروبا الوسطى كانت تتبعه ألمانيا والنمسا والأراضي الواطئة وبرغونيا بالإضافة إلى العالم الجديد. في المقابل كان سليمان القانوني على رأس الإمبراطورية العثمانية والتي كانت تشمل مناطق شاسعة هي الأخرى. كان القانوني عسكرياً عظيماً كما كان رجل دولة بارز. كان شارل يحضي بدعم من البابا ومن منظمة أو رهبانية القديس يوحنا، التي جعلت بالإضافة إلى الواجبات الرهبانية الثلاث المعتادة واجباً، رابعاً "محاربة أعداء المسيحية طوال حياتهم". نشأت الرهبانية في 1099 في القدس وانتقلت إلى عكا ثم قبرس (1291) ثم رودس، الواقعة في منتصف الطريق بين القسطنطينية والإسكندرية والتي طردوا منها في نهاية عام 1522 على يد السلطان القانوني. استقر بهم المقام في مالطا بعد سنوات من التشرد. ومن مالطا شاركوا في الحرب ضد العثمانيين إلى جانب الإمبراطور شارل. بدأت الحرب ضد تونس (الفصل الثالث) وقادتها إسبانيا واشتركت فيها كل الأطراف المسيحية. لكن لم تكن الحملة لتبدأ لولا دفع وتحريض البابا. كانت الحملة ردة فعل على استيلاء خير الدين برباروس الذي صار قائداً للأسطول العثماني عام 1534 على تونس. نجحت الحملة المسيحية ضد تونس وفرض المنتصرون معاهدة على ملكها في شهر أغسطس 1534. لقد جعل شارل كنت تونس بذلك محمية برئاسة ملك لم يكن التونسيون على ما يبدو يريدونه.

أما الفصل الرابع المعنون "مدرسة القرصنة" فيشير المؤلف إلى كيف أن برباروس كوّن مناصرين وتلاميذ نجباء بحيث صار مدرسة للقرصنة تخرّج منها حسن آغا مساعده في الجزائر وخير الدين بارموك ومراد آغا وقد تولا تاجوراء

ودرغوت باشا. كانوا قراصنة لا ينتمون إلى سلك الضباط في الجيش النظامي. كانت لديهم مرونة ويتمتعون باستقلالية ومن ثم في استطاعتهم اتخاذ المبادرات التي تفرضها الحوادث الناجمة عن مخاطر الصدف، بخلاف بحارة الأسطول النظامي. كان القراصنة يعتمدون السرعة والمباغتة في عملهم.

ويشير المؤلف في الفصل الخامس "درغوت" كيف أن التجارة قد ازدهرت في عهده. فعندما استولى العثمانيون على طرابلس أرسلت مملكة برونو بعثة رسمية إلى طرابلس. كان وفداً مكوناً من 16 شخص دخل مع بداية 1555 واستقبل من قبل درغوت شخصياً. وبعد تقديم أوراق اعتماده شرح السفير مهمته في أنها تهدف إلى تأسيس علاقات صداقة وتجارة بين درغوت وسيده الملك، ملك برنو – الماي محمد، من أجل إمكانية الحصول على مختلف السلع الأوروبية غير المتوفرة في بورنو (ص184).

منح درغوت للسفير خيولاً وأسلحة نارية وعدداً من الطرائف الأوروبية هدايا للملك. كانت الأسلحة النارية مطلوبة في بورنو وكان الأتراك متحفظين في إعطائها.

وكان بفعل شخصية درغوت وتاريخه النضالي كغازي أن بسط نفوذه على بعض من تونس بما في ذلك صفاقس. فجاء كثير من مواطني تلك المناطق مثل عائلة المكني إلى مدينة طرابلس، وصاروا فاعلين. ازدهرت التجارة في عهد درغوت في طرابلس (1555-1565) وكانت بورنو ترسل كل سنة كميات من المواد تجد طريقها إلى أوروبا عبر طرابلس. لقد نتج عن ذلك أن ذهب كثير من المغامرين الأتراك والمغاربة (الليبيين) إلى هناك فكانوا الكتبة والعلماء في إدارة الملك الماي محمد.

في الفصل السادس يشير المؤلف كيف أن العلاقات مع بورنو ساءت فجأة في عام 1574 عندما احتل الأتراك فزان فتعطلت التجارة ربما بسبب أن الجنود الأتراك كانوا يسلبون التجار بضائعهم فاحتجت المملكة إلى السلطان شخصيا طالبة أسلحة نارية والتخلي عن القلعة التي احتلها الأتراك في فزان ثم حماية المسافرين. لكن السلطان لم يوافق إلا على حماية المسافرين لأنه حسب رأي المؤلف لا تكلفه شيئاً.

كانت الفترة من 1574 إلى 1581 فترة فوضى فتعطلت التجارة وساءت العلاقات مع بورنو والسبب هو القرصنة البرية (السّلب) التي بطبيعتها معارضة للتجارة. لكن تحسنت العلاقات بعد أن انتهت الفوضى ونصب جعفر باشا لطرابلس فأرسل الملك إدريس وفداً "من أجل تجديد التحالف بين الدّولتين وضمان استمرار التجارة". وكرد على رسالة إدريس قام جعفر بإرسال أحد ضباطه كسفير ومعه هدية من الخيول الجميلة وأسلحة نارية".

وفي 1589 استقبل حسين باشا في طرابلس وفداً من بورنو مكلفاً بتجديد التحالف".

في الفصل السّابع "طرابلس في زمن الأتراك" – ص 223-256، يشير المؤلف إلى أن القرصنة كانت الصّفقة الغالبة في البحر المتوسط. لقد مارست الإيالة الطرابلسية القرصنة ومارستها أيضاً البندقية، وفرسان القديس يوحنا وفلورنسا وإمارة موناكو. لكن كان هناك مبالغة في تحديد عدد القراصنة المسلمين، وثمن المواد المقرصنة – على حد قول المؤلف –.

والملفت للانتباه أن محمد باشا الساقزلي لم يشجع التجارة مع إفريقيا ولا مع أوروبا رغم محاولة بورنو ربط تلك العلاقات إلى أن جاء عثمان باشا الساقزلي بعده فأعاد تلك العلاقات لكنه احتكر التجارة مع الجنوب ومع أوروبا لنفسه وزاد من مقدار الضرائب التي كان قد فرضها سلفه. لقد شجع عثمان الساقزلي "التجارة الخارجية" إذا وجدت طرابلس في عهده وظيفتها الحقيقية كمحطة للتبادل بين الشمال والجنوب" لكن احتكاره للتجارة وإرهاقه الناس بالضرائب أدي إلى انقلاب ضده من طرف ريّاس البحر، سرعان ما تغيّر إلى ثورة حقيقية في عام 1672 – عالجها المؤلف في الفصل الثامن–. لقد كانت ثورة بكل المعايير فقد أنهت أربعين عاماً من حكم الباشوات المطلق وأعادت نظام الديات المنتخبين من ممثلي القوات المسلحة والمراقبين من مجلس الديوان. قد يكون هذا وراء إعطاء الشهود الأوروبيين لهذا النظام الحكومي اسم الجمهورية. لقد أعلنت الثورة .

1- أن ميناء طرابلس ميناء حر ومفتوح شرط دفع الجمارك 2- أعادت حرية البيع والشراء للجميع وكان عثمان قد احتكر لنفسه كل المعاملات التجارية فزادت الأسعار 3- أعطت الحق لكل شخص، تركياً كان أو مغربياً (ليبياً) في تسليح سفن قرصنة كما هو معمول به في الجزائر في حينها.

كان من نتائج سياسة عثمان أن أفلست إيالة طرابلس. وزاد الإفلاس عندما دكت بريطانيا الأحياء السكينة من مدينة طرابلس بالقنابل في 1677/1/26 ودخلت البلاد في فترة من الفوضى استمرت عملياً حتى مجيء محمد شائب العين باشا للإيالة في 1687. كانت فترة صراع بين ريّاس البحر الأتراك اليونانيين من وجهة وجنود وضباط القوات البرية المغاربة (الكراغلة الليبيون) من جهة أخرى.

كانت البداية ثورة 1672 التي نجح السلطان في إجهاضها في 1701 لكنها نجحت من جديد في 1711 باستيلاء أحمد القرمانلي، أحد ضباط القوات البرية المغاربة، على السلطة.

لقد تغلب المغاربة وإزاء فشل الإيالة في استمرارية القرصنة اتجه هؤلاء إلى التأكيد على تجارة الجنوب فكان لابد أن تفتح الطريق لتسمح بمرور القوافل. من هنا شهدت الفترة غزو فزان بقيادات مغاربية صرفة (الوزير يوسف، علي المكني، محمد الغزيل) وفتحت الطريق وفرض الاستقرار فارتفع الاستثمار في التجارة مع الجنوب موضوع الفصل التاسع.

لكن عاد الصراع من جديد بدفع من السلطان العثماني الذي نجح في 1701 في تنصيب أحد العسكر الأتراك (خليل باشا) فأقصى بعض الضباط المغاربة ليشعل لهيب التنافس وتدخل الإيالة في فترة توتر حسمت في النهاية لصالح ضباط القوات البرية المغاربة (الكراغلة) في 1711/7/29 عندما نجحوا في تنصيب أحدهم على رأس انقلاب كان بداية لتأسيس إمارة مغربية ليبية الهوية أخذت اسم مؤسسها، والتي عالج المؤلف دور الوسيط الطرابلسي في عهدها الأول في الفصل العاشر "ازدهار التجارة وزوالها".

تولى أحمد القرمانلي كما سبق القول في 1711/7/29 وكان آغا الانكشارية خلف والده يوسف. كانت رتبته العسكرية "باي" وكان رجلاً صلباً طاغية توصفه العثمانية الرسمية بقائد المغاربة. تدخل الباب العالي وأعاد خليل باشا لإبعاد أحمد لكن رغم الخمسة آلاف جندي الذين أرسلتهم اسطنبول مع خليل إلاّ أن الأخير خسر المعركة.

لقد سيطر المغاربة (الليبيون) على الأمر ونجح أحمد في توسيع سلطة الإمارة فبسط سيطرته على فزان في 1717-1718. لم يجد السّلطان أمامه من شيء إلا الاعتراف بما جرى. لقد حقق القرمانلي الاستقرار فرحبت بريطانيا وفرنسا بأحمد، لأن الاستقرار ملائم للأعمال التجارية وزاد من الاستقرار أنه أكد الهوية الليبية للإمارة (استعمال اللغة العربية في المراسلات الرسمية بدل اللغة العثمانية، اللغة الرسمية للدولة العثمانية، إعلانه للاستقلال عن السلطان في 1720، توقيعه لاتفاقيات مع دول أُوروبية، تعيينه لكثير من الأعيان الليبيين في إداراته المختلفة، إبعاده للانكاشرية بكل الوسائل بما في ذلك مدبحه في القلعة ...الخ).

لكن هذا الزخم والاستقرار الذي ساهم في إحداث ازدهار في التجارة مع الجنوب في عهده (1711-1745) سرعان ما انخفض بتولي ابنه محمد السلطة. بدأ محمد هذا بقتل عدد من أعمامه بتهمة حملهم لآراء مضادة له. ولذلك استحدث مفهوماً آخر في الإمارة القرمانلية بعد مفهوم الوراثة في الإمارة، ألا وهو قتل الخصوم المحتملين من العائلة. وفي المقابل لم يهتم بتنمية التجارة فبدأت عائداتها في النزول اعتباراً من 1767 حيث سجلت طرابلس عجزاً تجارياً صحبه انخفاض في قيمة النقد ونقص في العائد من القرصنة ثم بداية السوق السوداء للمال ومتاجرة أفراد السلطة السياسية في المواد الغذائية وعدم الأمان وشروعهم في التدخل في كل الشئون التي لها علاقة بالتجارة. زادت الحياة صعوبة على الناس ولم تزد الإدارة عن إتباع سياسة تهدئة الخواطر بإظهار اللطف وعدم العقاب وإتاحة الحرية لكل شخص يعمل ما يناسبه. فزاد تدخل أفراد السلطة في أرزاق الناس وأفلست الخزينة. وفي محاولة عقيمة بدأت الإمارة في سنّ نوع آخر من القرصنة

(القرصنة البرية) ألا وهي مصادرة الأملاك والسطو على ما يمكن لهم أو ما صار يعرف بالدخل العرض فاصطدمت الإمارة مع القبائل التي اتحدت في وجه الخطر الداهم ضدها.

ونجد في الفصل الحادي عشر "طرابلس في 1785 : مذكرة حول طرابلس الشمال أفريقية" وصفاً لوضع طرابلس آنذاك. يوصف أمير البلاد آنذاك – على القرمانلي – بأنه باشا ضعيف وجبان ولد ببعض الفضائل ولكن ذهبت بها الرذائل. يأمر ولكنه غير مطاع يعيش في فقر مدقع، غارق في الخمر، محتقر من أبنائه ووجهاء البلاد. له ثلاث أبناء يعيشون في تنافس. سيطر الأجانب على التجارة (اليهود والمالطيون وجميع هؤلاء تحت حماية فرنسا). أرض الإمارة خصبة لكن جهد المواطنين والعبقرية الوطنية لا تؤتي أكلها إذا لم تسخر لها ظروف ملائمة ولم تكن لها حكومة رشيدة. لكن أين للإيالة أن تحصل على ذلك، لهذا لم تؤت الجهود أكلها.

في الفصل الأخير "الانهيار والفوضى" يبيّن المؤلف كيف أن تصرفات واحد من أبناء الباشا وطيشه قد حال دون ما يمكن أن ينتج عن السلام الذي تحقق بين الباشا وبين القبائل بفعل جهد القنصل الفرنسي في 1784. أولا، بعد أن فشلت جهوده في القرصنة اتجه إلى المضاربة في التجارة والاحتكار. من هنا اظهر الميزان التجاري لطرابلس عجزاً ضخما في 1786. فبينما وصلت الوردات 2388899 جنيها فرنسيا لم تبلغ الصّادرات إلا مبلغ 1432804 جنيه. دخلت طرابلس في الفوضى نتيجة تقاتل القرمانليين فيما بينهم. انتهى السلام مع القبائل في سنة 1788 فلم تعد طريق فزان من ثم آمنة. وانفجر القتال بين الطرفين في 1789. ثم انفجر الصراع بين الأخوة

الثلاث : حسن وأحمد ويوسف. كان الأول أبلهاً ضعيف المدارك والفهم مستسلماً للملذات والشراب وهو سكير مدمن. أما يوسف فقد كان عنيفاً، عديم الذمة مصمماً لا يتردد أمام الوسائل وكان ذكياً. أدرك يوسف أنه لابد من وضع حد للحالة التي بها الإيالة والآ.... فإن السلطان العثماني سيستولي عليها من جديد فتحالف مع عشيرة بني نوير من قبيلة المحاميد (1790). قتل يوسف أخاه حسن في 1790/7/20 ودخل في صراع مع والده الباشا ثم ضد علي برغل وفي النهاية وصل إلى السلطة في عام 1795.

مصادر الكتاب وفكرته :

يعتمد المؤلف في كتابه على محتويات الأرشيف الفرنسي، وهي وثائق دولة حق لها أن تعرف ما كان يجري؛ فقد تدخلت وسيطرت على كثير من المناطق التي يشير إليها الكتاب. وتؤكد النتائج التي توصّل إليها المؤلف ما كان قد قرأه كاتب هذه الحروف في وثائق الأرشيف العثماني في اسطنبول منذ عدة سنوات تعود بالأساس إلى نفس الفترة الزمنية التي غطّاها الكتاب. كما تؤكد الوثائق البريطانية – خاصة تلك التي طبعت فيما يعرف بـــ" الأوراق البرلمانية – وإن كان جل المعلومات بها ينصب على فترة متأخرة عن القرن السادس عشر والسابع عشر – نفس الدور الذي لعبته الإيالة الطرابلسية. لذلك فقد جاء اختيار ترجمة الكتاب في محله من وجهة يكمل حلقة كانت ناقصة (الوثائق الفرنسة).

أما عن فكرة الكتاب فهي تدور حول أن طرابلس بسبب موقعها الجغرافي المطل على البحر المتوسط وتوسطها السّاحل الشمالي للقارة الأفريقية عملت حلقة وصل بين وسط أفريقيا وأوروباتمر عن طريقها البضائع الأوروبية إلى الجنوب وتحمل البضائع والمواد الأفريقية الخام إلى الشمال. وكان منشأ

الصراع الأسباني العثماني على احتلال طرابلس مدفوعاً بذلك السبب، أي بالعائد المالي من وراء تلك التجارة. الكتاب غزير في معلوماته وقد لا يتسع المجال إلى التحدث عنها هنا وعليه سنكتفي بالتطرق لبعض النقاط التي أراها الأهم. على أن هذا لا يغني المرء عن قراءة الكتاب في مجمله خاصة أن ترجمته سلسلة ودقيقة وأسلوبه ممتع.

الملاحظات :

الملاحظة الأولى : أن دور الوسيط الذي قامت به طرابلس بين الشمال والجنوب من خلال مرور التجارة عبرها لم يتوقف بسبب الصّراع بين العثمانيين من جهة والأسبان والبرتغال (حتى عام 1574) ثم فرنسا وإنجلترا وهولندا وفرسان القديس يوحنا وإمارة موناكو هولندا من جهة أخرى، أو حتى بسبب النزاعات في داخل الإيالة الطرابلسية أحياناً، وإن كان في الحالتين صار المرور التجاري – على حد قول المؤلف – مزعجاً وخطراً.

كانت هناك مصلحة لكل الأطراف في هذا المرور فكل طرف يحصل على جزء من العائد المالي (والمعنوي) وفق قوته. فالتجارة شمال جنوب والعكس صارت تشكّل جزءاً مهماً من إيرادات الإيالة، ومن إيرادات الفئة الحاكمة آنذاك (ريّاس البحر) ودول وسط أفريقيا (بورنو مثلاً) كما كانت مهمة لإيرادات المؤسسات والدول الأوروبية مثل السفن التجارية الفرنسية، وفرسان القديس يوحنا. وليس أبلغ على ذلك من أن السلطان العثماني لم يكن يضغط على ريّاس البحر لخوفه من تواطؤهم مع فرسان القديس يوحنا في مالطا.

الملاحظة الثانية :

أن القرصنة التي هي عملية سطو بين طرفين أو أكثر كل يحاول أخذ ما لدى الطرف الآخر من ممتلكات – هي مكملة للتجارة شمال جنوب، ووسيلة من وسائل الصراع. فكان القراصنة مسلمين ومسيحيين أفراداً ومنظمات ودولاً. مارست البندقية ومنظمة فرسان القديس يوحنا وفلورنسا والإنجليز والفرنسيون القرصنة مثلما مارستها الإيالة الطرابلسية، وبعض رياس البحر على حسابهم الخاص. وقد ساعد الصّراع الإنجليزي الفرنسي في منطقة البحر المتوسط على القرصنة إذ كانت كل دولة تحرّض الدويلات الأخرى (طرابلس، فرسان القديس يوحنا، إمارة موناكو....الخ) أو القراصنة لحسابهم الخاص، ضدّ خصومها.

الملاحظة الثالثة :

أن الذي كان بريء من هذا الصّراع، ولم يكن إلاّ شعاراً رفعه المنتصر في هذه الفترة (أسبانيا) لخلق تلاحم داخل الدّولة ولإسكات العناصر المحبة للسّلام داخل أسبانيا وأوروبا والتي كانت ترى عدم ضرورة ملاحقة المسلمين واليهود المطرودين منها إلى شمال أفريقيا. رفع شعار الدّين أيضا في الجانب العثماني لخلق لحمه مع السلطان العثماني. فقبل مسلمو شمال أفريقيا الوجود العثماني بها دون أدنى مقاومة، بل هناك من يفيدنا أنهم سعوا إليه. ولكي يعطي الطرفان تبريراً "دينياً" لاسترقاق التابعين للآخر وصف كل طرف الآخر بأنه على خطأ وأنه كافر متعصّب وثني يجوز استرقاقه ولا يستحق معاملة الإنسان. وقد طبق هذا المفهوم على استرقاق الرقيق الأسود أيضاً (في شهر يوليو ناصر – على سبيل المثال، نجح الأسبان في أسر 15000 من طرابلس بيعوا رقيقاً في صقلية التي كانت تابعة لأسبانيا). لقد صارت القيادة، والقرار السياسي في يد المتطرفين (اليمين المتطرف بتعبير الفترة المعاصرة) في التحالف الأسباني المسيحي

والتحالف العثماني الإسلامي. ولم يكن الدّين إلا حجة وتبريراً لإسكات المعارضين من محبي السّلام والتّعايش بين الشعوب.

الملاحظة الرابعة :

كانت هناك مبالغة في عدد القراصنة المسلمين والدافع هو تزوير المعلومات من شركات النقل للحصول على عائدات أكبر وأعلى من المؤسسات التأمينية، وهي مؤسسات لا نظير لها في الإيالة الطرابلسية أو من دول وسط إفريقيا ولم يطن هناك مبالغة في عدد القراصنة المسيحيين لانتفاء وجود الدافع لدى الإيالة. وتمثل هذه النقطة واحدة من الإضافات التي جاء بها الكتاب.

الملاحظة الخامسة :

لماذا الانهيار والفوضى الذي تحدث عنها المؤلف في الفصل الأخير الختامي؟ الأمر أعمق مما أشار إليه المؤلف، ولا أرى أن المسألة تتحصر في سلوك الأمراء رغم عدم إعفائهم من المسؤولية. السّبب يمكن في الثقافة السياسية التي أنتجها الموقع الجغرافي للإيالة والمناخ والمفهوم العثماني للسّلطة وهي عوامل صبغت اقتصاد الإيالة وشكلت سلم المفاهيم السياسية الحاكمة. استميح القارئ عذراً في أن آخذه إلى فترة تشمل الفترة التي غطاها الكتاب والفترات التي تلت ذلك. لكني سأكتفي بملاحظة واحدة اختصارا للزمن فليس هذا مكان الحديث عن أمور خارج ما ورد في الكتاب.

يمكن أن يسجّل المرء أولاً بعض الصفات التي صبغت اقتصاد ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العصر الحديث (1550-1911). أولى هذه الصفات هو وجود اقتصاد مزدوج إن صح التعبير: مصادر اقتصادية تدعم الإدارة وأخرى بفئات منها الشعب. أما الأولى فقد شملت:

1. العائد من القرصنة (حتى عام 1815).
2. العائد من تجارة القوافل (طوال الفترة).
3. العائد من الحلفا (المصدّرة) (1868-1911).
4. ما تتمكن من الحصول عليه من النّاس في صيغة مصادره ونهب وضرائب (كل الفترة).

كانت العناصر الثلاث الأولى التي تدعم الإدارة تمثل أساس حياتها - عاش العنصران الأولان من بداية الإدارة (1551) ثم اختفت القرصنة في 1815 انضمت الحلفا اعتباراً من 1868 كمصدر دخل مهم للدّولة. العنصران الأولان مهمان جداً وتزداد أهمية واحد على الآخر أحياناً لكنهما كانا متجمعين أساس حياة الإدارة.

وتكمن المشكلة في هذه المصادر الممولة أنها - أي المصادر - كانت بعيدةً عن سيطرة الدّولة المباشرة تتأثر بالعالم الخارجي أكثر من تأثرها بالوضع داخل البلاد.

فمصادراها خارج الحدود وكذلك استهلاكها. ولذلك كان الدخل من ورائهما متذبذبا ويخضع لضغوطات ومتغيرات دولية. كما كان العنصر الأجنبي فيه فاعلاً ولذلك نجد الإدارة مرتهنة في غالب الأحيان لرغبة ذلك الأجنبي. لم يكن هذا حال كل الولايات العثمانية ولكنها حال ولاية طرابلس الغرب بسبب الموقع الجغرافي والطبيعة الجافة للبلاد وقصر نظر الإدارة.

أما عن مصادر الدّخل التي يقتات منها الناس فكانت الزّراعة والرعي والتجارة الإقليمية والمحلية والحرف. مصادر هذه العناصر محلية داخل الولاية

خاماً وسوقاً ولا يتأثر غير الجزء المسوق منه للخارج بالسّوق الدولي، كما أنه خالي من العنصر الأجنبي إلى حد ما. يكن هناك أي ارتهان للأجنبي هنا.

لقد نما الجانبان بشكل منفصل كل واحد بعيد عن الآخر. ففي حين نرى تطوراً في صناعة واستعمالات السفن: (اكتشاف بناء السفن المستديرة بدل الشراعية أو المجدفة على يد الرّيس مامي في طرابلس مثلاً... وجهداً دبلوماسياً وعسكرياً لتأمين مرور تجارة القوافل إلى وسط إفريقيا والعودة، نجد العناصر التي يقتات منها الشعب ظلت متخلفة راكدة (الزراعة الرعي الحرف...).

كذلك كانت العلاقة بين الجانبين علاقة ابتزاز وتوتر. لقد تركت الحكومة للنّاس وشأنهم كلما كان دخلها من عناصر تمويلها كافياً لمتطلباتها وحاولت تعويض هذا النّقص كلما كان هناك نقص في العائد من تلك العناصر.

ولذلك نلاحظ أن حالات الشّغب والانقلابات تتوافق زمنياً مع انخفاض عائد مصادر تمويل الإدارة، وسعي الإدارة للتعويض عنهما بنهب الناس في شكل احتكار أو مصادرة أو "إصلاحات إدارة أو عمل بالسّخرة أو إصلاحات ضريبية... الخ (1672-1711).

أما عن مسؤولية "الحكام" فكانت عدم سعيهم إلى (بل عدم محاولتهم) تنويع مصادر دخل الإيالة. وهنا يمكن الإشارة إلى سلّم القيم والمفاهيم السّياسة والاقتصادية العثمانية : لقد ظلت الدولة العثمانية دولةً جبائيةً منذ ظهرت في 1288 وحتى اندثرت في 1923، ودفعت الإيالة الطرابلسية ثمن تلك المفاهيم شأنها شأن باقي الإيالات.

الملاحظة السادسة والأخيرة :

تتعلق بمنهج المؤلف. رغم الجهد الكبير الذي بدله في جمعه للمعلومات وترتيبها وتحليلها بشكلٍ موضوعي إلى حدٍ ما، إلا أنه لم يستطع التخلص من شيئين اثنين صبغا معظم الدّراسات الأوروبية الاستشراقية للدولة العثمانية بشكل خاص والعالم الإسلامي بشكل عام منذ أن وضع آلبرت لا يباير كتابه المشهور عن "حكومة الدولة العثمانية في زمن السلطان سليمان القانوني في عام 1913 وظهرت ضمن منشورات أشهر جامعة غربية، جامعة هارفارد.

Albert H. Lybyer, The Government of the Ottoman Empire in the Time of Suleiman the magnificent. Cambridge, Mass. USA: Harvard University Press, 1913.

الشّيء الأول، الازدواجية في الحكم أو الكيل بمكياليين. **الثّاني**، النّظرة المتعالية التي ترى دونية كل ما هو غير أوروبي. لن أذهب إلى التفاصيل ولكن سأعطي بعض الأمثلة التي وردت في الكتاب عن هاتين الفكرتين :

1. كان خير الدّين محظوظاً جداً... وكان قرصاناً وبقي هكذا دائماً. لكنه عندما يأتي على ذكر أندري دوريا فيصفه بالعظيم الشجاع (ص138،76،69).
2. اعتبر المؤلف أن تحالف فرانسوا الأول (ملك فرنسا) مع الدّولة العثمانية خيانة (ص66) أما تحالف الملك الحفصي في تونس مع شارل كنت (إمبراطور إسبانيا) فهو انفتاح على الدّول الأوروبية (الفصل الثالث).
3. "لو فرض نموذج المحمية الإسبانية وفق النموذج الذي أقيم في تونس في كل الشمال الأفريقي واستمر، لكان العائد على العلاقات التجارية والرخاء في أفريقيا كبيراً للغاية". ص120.

4. "...لنتصور كيف سيكون الوضع في البحر المتوسط لو تحقق النصر (الإسباني في 1535 على تونس) : سيكون كل الشمال الإفريقي من طرابلس إلى الجزائر في أيدي المسيحيين وستتشل قدرة القراصنة وسيتمكن أصحاب القوافل في البحر كما في البر من العودة إلى أنشطتهم في سلام. وستكون أوروبا الشّريك المميّز للتبادل الثقافي مع إفريقيا. لو تحقق النصر لمثل منعطفاً تاريخيا حاسماً". (ص148)

لا أرى حاجة للتعليق على هاذين النّصين فالمعنى واضح.

وفي النهاية، أعيد ما كنت قد أشرت إليه: فإن هذا العرض للكتاب لا يغني القارئ عن قراءته خاصّة، أن ترجمته العربية سلسة ودقيقة وأسلوبه ممتع.